

اتحاد صيادي الأسماك يرفض اتهامات البيئة

«الصحة» تنفي صدور أي بيان منها عن نفوق الأسماك

«الصحة» تؤكد على القيام بدورها التنسيق والتكاملي مع كل الجهات ذات العلاقة بسلامة الغذاء

الشطي: ندعو الجمهور لعدم شراء الأسماك من المواقع والمنافذ غير الرسمية



وزارة الصحة

وفريق آخر ينسب سببه الى الصيادين مبررين رأيهم بأنهم يرمون الاسماك غير الاقتصادية، وهذا غير صحيح ولم يحدث وهل الصيادين يرمون هذه الاطنان التي أعلنت عن رفعها بلدية الكويت يوميا من الجون وهي منطقة ممنوع الصيد بها منذ صدور المرسوم الاميري 1980/ 46 ان مثل هذه التصاريح تجعلنا نشعر بخيبة أمل كبيره وتشعرنا بأن هناك اضطهاد للصيادين، ولهيئة الصيد رغم أنها أحد أعمدة الأمن الغذائي الأساسي في البلد.

ان الاتحاد الكويتي لصيادي الاسماك يرفض توجيه أي اتهامات له في هذا الشأن كما يطالب الجهات المختصة بالوقوف على أسباب هذا النفوق وإعلانه بكل شفافية حتى يعلمه الجميع بدلا من توجيه التهم جزافا ودون سند من الحقيقة.

هناك عاقل من الممكن أن يدمر مصدر رزقه، ولهذه الحقائق يجب على الهيئة أن تتحمل مسؤولياتها وتحمي البيئة البحرية وتمنع الملوثات والمناهل والصرف في الجون الذي يعتبر أكبر ثاني محمية حاضنة للأسماك على مستوى العالم.

ونحن نتساءل ما علاقة الأسماك غير الاقتصادية التي يقولون أن الصيادين هم من يعيدون رميها في البحر بظاهرة النفوق خاصة أن الصيادين مقبذون بمناطق صيد محددة وبداية حدود مناطق صيدهم تبدأ من خارج جون الكويت، كما أن التخييط في تصاريح البعض دليل على المكابرة والتمسك بالرأي الخاطيء رغم ظهور الحقائق البيئية والتي لا تدع مجال للشك ان هناك بالفعل حادثة نفوق للأسماك وهناك فريق يفهم بهذا النفوق ورغم ذلك ساكت عن قول الحق والتزم الصمت



الأسماك النافقة على الشاطئ

للصيادين وبإصرار دون الاعتراف بحقيقة كارثة النفوق في بعض السواحل البحرية لمناطق محددة نحن الصيادون حريصون على سلامة البيئة البحرية أكثر من غيرنا لأنها هي مصدر رزقنا الوحيد، فهل

البحر من شدة التلوث والهيئة المختصة توجه التهم جزافا دون تحقيق رغم مشاهدتها توثيق مصور لعمليات النفوق وهي تحدث لبعض انواع الاسماك والتي نشرت عبر وسائل التواصل الاجتماعي ولكن الاتهام يوجه

أسباب نفوق الأسماك ان تعود مجددا إلى إقحام الصيادين بين الحين والآخر والزج بأسهم ضمن الجهات المتهمه. وإننا نطالب الهيئة العامة للبيئة بإعلان الحقائق كاملة دون توجيه اتهامات دون أدلة، أسماك تموت داخل

وكان هيئة البيئة لاتجد سوانا شماعه لتعلق عليها جميع الانتهاكات التي تحدث في البحر وخاصة جون الكويت والصيادون يربثون منها. واستغرب بنا أيضا أنه بعد اكتشاف بعض الحقائق أمام الهيئة ووقوفها على

نفى المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة الدكتور أحمد الشطي صدور أي بيان من الوزارة بشأن الاسماك النافقة وأكد الشطي في تصريح صحافي ان « وزارة الصحة تؤكد ان مختبر الاغذية بالوزارة لم يصدر اي بيان عن نفوق الاسماك مؤخرا حيث ان المختبر يقوم باستلام وفحص الاسماك المحولة اليه من بلدية الكويت المحلية منها والمستوردة ولم يقم المختبر في ذات السياق بفحص ايا من الاسماك النافقة.

وقال الشطي ان الوزارة تؤكد على أنها تقوم بدورها التنسيق والتكاملي مع كل الجهات ذات العلاقة بسلامة الغذاء وعلى رأسها الهيئة العامة لحماية البيئة وتجدد حرصها على سلامة الغذاء بالمستويات المطلوبة لحماية صحة المجتمع.»

وأضاف « من جانب آخر تدعو الوزارة عموم الجمهور الكريم لعدم شراء الاسماك من المواقع والمنافذ غير الرسمية التي لا تخضع حتى للحد الأدنى من مواصفات وشروط سلامة الغذاء.

من جهته فقد أصدر الاتحاد الكويتي لصيادي الأسماك بياناً رفض فيه الاتهامات الموجهة إليه من الهيئة العامة للبيئة، وجاء في البيان:

لقد تابعنا بقلوب تملؤها الحسرة ظاهرة نفوق الأسماك كما تابعنا اتهامات الهيئة العامة للبيئة للصيادين،

لحماية البيئة البحرية والبرية في جون الكويت

العنزي: «الأشغال» حريصة على إعداد الدراسات اللازمة لمراقبة جميع مرافقها

رياض عواد

تفقد المتحدث الرسمي الوكيل المساعد لقطاع الهندسة الصحية في وزارة الأشغال العامة المهندس عبد المحسن العنزي أول أمس عددا من مخارج الاطمار التابعة للوزارة على جون الكويت للوقوف على آخر المستجدات فيما أثر مؤخرا حول وجود ملوثات في مياه البحر.

وشدد العنزي في تصريح صحافي على هامش الجولة حرص الوزارة وتعليمات مباشرة من وزير الأشغال العامة المهندس عبد الرحمن المطوع بإعداد الدراسات واتخاذ كافة الاجراءات الكفيلة بمراقبة جميع مرافقها على مدار الساعة وذلك بهدف حماية البيئة البحرية والبرية في منطقة جون الكويت مؤكدا سلامة العينات التي اجرتها ادارة شؤون البيئة التابعة للوزارة في وقت نفوق الاسماك وذلك بغرض التأكد من عدم وجود أي ملوثات أو مخالفات صرف للمياه بشكل غير قانوني.



م. عبد المحسن العنزي في الجولة

من البلاد يستفاد من هذه المياه في أغراض ري الزراعة الحدودية في الوفرة والعبدلي وكذلك تستفيد منها جهات أخرى بالدولة.

وتابع العنزي أن رصد التجاوزات مسؤولية «تضامنية» بين كافة مؤسسات الدولة وطبقا للاختصاصات حسب قانون البيئة يتم التنسيق مع هيئات الدولة من خلال تقديم الدعم الفني لها موضحا ان وزارة الاشغال العامة لها فرق ميدانية تقوم بمتابعة ومراقبة مخارج الامطار التابعة للقطاع بشكل يومي ودوري لرصد اي ملوثات او مخالفات صرف على هذه المجاريير وتقوم هذه الفرق بالتنسيق المباشر والفوري مع الشرطة البيئية والهيئة العامة للبيئة لرصد هذه التجاوزات ان وجدت واتخاذ كافة الاجراءات طبقا لقانون البيئة «فيذنا بيد «جميع الجهات المعنية لاسيما الهيئة العامة للبيئة لمواجهة كافة التحديات او التجاوزات على البيئة البحرية والبرية لتبقى البيئة الكويتية نظيفة وصحية.

للصرف الصحي على شبكات مياه الامطار الوصلة بمجاريير الى البحر بل أن شبكات الصرف الصحي تذهب مياهها الى محطات معالجة موزعة في مناطق مختلفة

البيئي وتحسين كفاءة شبكات الصرف الصحي لافتا الى ان شبكات الصرف الصحي مستقلة تماما عن شبكة صرف مياه الامطار فلا يتم صرف اي مياه

وأوضح العنزي أن منطقة جون الكويت من أهم الحواضن البحرية في العالم لذا لا تسمح الوزارة بأي تعد على البيئة فيها من خلال مشاريع التصحيح

خلال حملة في «شرق» و«القبلة»

بلدية «العاصمة» تحرر 30 مخالفة وتغلق محلين إداريا



جانب من الحملة

الكويت (@kuwmun) وسيتم اتخاذ الإجراءات القانونية حيالها على الفور.

التردد بالاتصال على الخط الساخن (1844448) أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي لبلدية

كشفت إدارة العلاقات العامة ببلدية الكويت عن تنفيذ التوعية (ج) التابعة لقسم إزالة المخالفات بالعاصمة عدة حملات ميدانية على المحلات والمطاعم بمناطق الشرق والقبلة للتأكد من صلاحية المواد الغذائية التي تقدم للمواطنين والمقيمين والتي أسفرت عن تحرير عدد (30) مخالفة الى جانب غلق محلات اداريا.

وأضافت الإدارة بأن مفتشي التوعية قاموا بتحرير عدد (30) مخالفة اشتملت ما بين تراخيص اعلانات ومحلات عرض البضائع امام المحل، عدم تجديد ترخيص الاعلان الخاص بالنشاط، إقامة اعلان خاص بالنشاط قبل الحصول على موافقة البلدية، بالإضافة الكشف على عقارات العقارات إلى جانب غلق محلات وذلك لفتحهم بدون ترخيص وإدارة المحل قبل الحصول على موافقة البلدية.

كما دعت إدارة العلاقات العامة للجميع في حال وجود أي شكوى تتعلق بالبلدية بعدم

التقى رئيس الاتحاد وبحث معه إزالة العقبات

فهد: إصدار تراخيص الإطفاء للمكاتب الهندسية خلال 24 ساعة

السلمان: توسيع النظام ليستوعب مخططات ومستندات المشاريع الكبرى

الإدارة العامة للإطفاء ومدير العام الفريق خالد المكراد، وقطاع الوقاية بمجال إصدار التراخيص، لافتا إلى أنه طلب زيادة السعة التخزينية للنظام لاستيعاب المخططات ومستندات المشاريع الكبرى، وأنه تلقى من العميد الفهد نسخة من البرنامج المقترح للتراخيص والدراسات على «فلاس ميموري» حيث سيقيم الاتحاد بدارسته ووضع ملاحظاته عليه، وأن ذكر نائب المدير العام للوقاية أفاد بإمكانية ذلك من خلال النظام الجديد. وأشار السلمان إلى أنه اقترح تشكيل لجنة مشتركة من الإطفاء والكهرباء والبلدية مع الاتحاد سيقيم بالتنسيق مع الجهات لتقديم مقترحها لما فيه المصلحة العامة واختصار الدورة



جانب من اجتماع الفهد والسلمان بحضور مسؤولين في الإطفاء

النظام الجديد وآليات استخراج التراخيص الإلكترونيا. ومن جهته أشاد رئيس اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية بالمهندسين بدر السلمان بتعاون

الهندسية الكويتية لاصدار هذه التراخيص الإلكترونيا، مشيرا الى استعداد قطاع الوقاية لاجراء هذه البرامج التدريبية بالتعاون مع الاتحاد، وأن عمليات تأهيل وتدريب المهندسين ستكون على

القادمة. وأضاف الفهد، أنه قد تم الاتفاق أيضا مع رئيس اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية أيضا على عقد برامج تأهيل وتدريب مهندسين من المكاتب والدور

بحث نائب المدير العام للإدارة العامة للإطفاء لقطاع الوقاية بالوكالة العميد خالد فهد مع رئيس اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية المهندس بدر السلمان، السبل الكفيلة بتطوير التعاون بين الجانبين في مجال إصدار تراخيص الإطفاء وتأهيل المهندسين في المكاتب الهندسية لاصدار هذه التراخيص. وأكد الفهد في ختام الاجتماع الذي عقد بمقر الإدارة العامة للإطفاء بحضور العقيد جاسم العطية مراقب دراسة المشاريع والرائد علي الدولة ومهندس الميكانيكا: أن قطاع الوقاية سيقيم بدراسة الطلبات المقدمة من المكاتب الهندسية لاصدار تراخيص الإطفاء خلال -30 إلى 60 دقيقة، وستقوم بإصدار التراخيص إلكترونيا أيضا خلال 24 ساعة، لافتا إلى أن هذه التطبيقات باتت بمتناول اليد فور إطلاق البرامج الإلكترونية المطلوبة لها خلال الفترة القريبة



جانب من الحملة

حساب البلدية بمواقع التواصل الاجتماعي @kuwmun والذي يعمل على مدار الساعة حيث سيتم التعامل معها مباشرة وفقا للوائح والنظمة التي تشرها البلدية.

العامة ببلدية الكويت المواطنين والمقيمين بعدم التردد في حال وجود أي شكوى تتعلق بالعمل البلدي الاتصال بالخط الساخن 1844448 أو التواصل عبر

أعلنت إدارة العلاقات العامة ببلدية الكويت عن قيام إدارة السلامة بفرع بلدية محافظة حولي بحملة دورية بمنطقة حولي وأسفرت عن تحرير عدد 19 مخالفة وتنبية.

وبيئت الإدارة السلامة بأن المخالفات والتنبيةيات تضمنت 14 تنبيه وحيث اشتملت على (5) تنبيهات لعدم وجود ترخيص للسلامة في الموقع وعدد (5) تنبيهات لعدم اتخاذ احتياطات السلامة في الموقع وعدد (4) تنبيهات لوجود تشوينات خارج حدود موقع التشوين، وتحرير (5) مخالفات اشتملت على مخالفتين استغلال أراضي أملاك الدولة ومخالفتين انتهاء مدة الترخيص المؤقت ومخافه استخدام (سقالة) غير مطابقة لمواصفات السلامة إلى جانب إعداد عدد 4 تقارير حوادث إنشائية، مشيرة إلى أصحاب القرارات بالالتزام بالالتزام بالأنظمة السلامة للأفراد والممتلكات والمرافق العامة تقاديا بتحرير مخالفات.

وبالختام دعت إدارة العلاقات